كان لكل ذلك وسواه أثره البالغ في تفشيل جهود الاحتلال لضرب الهوية الوطنية وأدواتها وثقافتها.

وبلغة الأرقام ناهز الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ٦٧ الـ ١،٧ مليون عام ١٩٨٥ (وحسب تقارير إسرائيلية زاد الدخل القومي بنسبة ٤٪ فيما الزيادة السكانية ٢،٥٪. أما قوة العمل فأصبحت ٢٦٠ ألفاً بزيادة ٧٪ سنوياً من بين هؤلاء ٣٠ – ٤٠٪ في المشاريع اليهودية، وحسب الجروزاليم بوست في ١٩٨٧/١٠/٩ بلغوا ٩٠ ألف عامل أي (أن حوالي ثلث قوة العمل المستخدمة من الضفة الغربية تعمل وراء الخط الأخضر وما يقارب ٥٠٪ من قطاع غزة بما يشكل ٦،٥٪ من قوة العمل الإسرائيلية، أما قوة العمل الفلسطينية فقد توزعت ٦١٪ بأجر و٣٦٪ يعمل لحسابه الخاص و٣٪ أصحاب عمل)[٢٩٨].

وقد تقهقرت الزراعة الفلسطينية أكثر فأكثر، فتراجعت أعداد العاملين لما هو أقل من ٢٥ ألفاً كما تراجعت نسبتها في الدخل القومي إلى ما هو أقل من ٢٠٪. أما الصناعة فبقيت على حالها تشغل ١٦٪ من قوة العمل و٨،٥٪ من الدخل القومي، بما يصل ١،٤٪ من الإنتاج الصناعي الإسرائيلي، أي لقد صممت السياسة الإسرائيلية لاستبقاء المناطق المحتلة سوقاً مفتوحة للسلع الإسرائيلية.

وحسب كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي ١٩٨١، فالصناعة الفلسطينية مكونة من ١٠ مشروعات فيها أكثر من ٥٠ عاملا و٢٨ مشروعاً بين ٢٠-٤٥ عاملا وأكثر من ٧٣٠ مشروعاً فيها ١-٤ عمال.

وقد استمرت الضرائب المتنوعة في عدٍ تصاعدي دون أن ينفق على الإدارة المدنية أكثر من ٢٥٪، كما تصاعد عجز الميزان التجاري إلى ثلاثة وأربعة أضعاف الصادرات، والأمر نفسه ينسحب على الزحف الاستيطاني الاستعماري ومصادرة الأراضي والثروة المائية.

(وبلغ عدد المستوطنات التي أقامها حزب العمل بين ٦٧ -١٩٧٧ نحو ٦٣ مستوطنة، وما أن غادر السادات القدس حتى شرع بإقامة مستعمرة جديدة، وفي ميزانية ٧٨ بعد شهر من توقيع اتفاقية كامب ديفيد رصدت مبالغ لإنشاء ١١ مستوطنة، وزادت الاندفاعة الاستيطانية بعدئذ وقد بلغ عدد المستعمرات ١٠٩ حتى أوائل ٨٣)[٢٩٩].

---

٢٩٨) د. سمارة، عادل، احتجاز التطور. مرجع سابق، ص٢٠، ٢٩

٢٩٩) علقم، نبيل، مرجع سابق. ص٢١٧